



من رئيس مجلس المنافسة

إلى

السيد النائب المحترم ياسين العياري

الموضوع : حول التحقيقات في موضوع التجاوز في النسبة القانونية المسموح بها في عمليات التركيز الاقتصادي في قطاع التزويد بالانترنات .

المرجع :مكتوبكم عدد 254 / م / 2020.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والذي توليتم بمقتضاه لفت نظر المجلس إلى وجود شبهات عالقة بعملية اقتناء شركة " standard sharing software " لشركة " hexabyte " . والتي تّمت في رأيكم دون الحصول على الترخيص المسبق للوزير المكلف بالتجارة باعتبارها عملية تركيز اقتصادي على معنى القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

أتشرف بإعلامكم أنّه تّمت مراسلة السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 12 أكتوبر 2020 قصد مدّ المجلس بكل ما يتوفّر لديه من معطيات حول الموضوع حتى يتمكن من التعهّد بالملف عند الاقتضاء .

وتبعا لهذا المكتوب أفاد السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 30 نوفمبر 2020 أنّ الوزارة أجرت جملة من التحقيقات ثبت لديها من خلالها أنّ عملية التركيز المعنية لا تخضع لواجب الإعلام المنصوص عليها بالفصل 9 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة بسبب

عدم توفر أحد الشرطين المنصوص عليهما بالفصل 7 من نفس القانون ولأحكام بالأمر عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليات التركيز الاقتصادي للموافقة المسبقة. وأدلت تأييدا لموقفها بجملة من الوثائق المتعلقة بعملية الاقتناء موضوع الاستفسار المرفوع من قبلكم

وقد تولى المجلس فحص هذه المعطيات والوثائق المتعلقة بعملية الاقتناء ، ولم يتبين من خلالها وجود ممارسات محلّة بالمنافسة من شأنها أن تبرّر تعهده تلقائيا ، غير أنّه وفي المقابل، ومتى توفرت للمجلس معطيات مخالفة فإنّه لن يتوانى عن تفعيل الصلاحيات المخولة له طبق القانون

والسلام

رئيس مجلس المنافسة

رضا بن محمد